

المملكة المغربية / وزارة التشغيل والتكوين المهني
منظمة العمل العربية
المنظمة الدولية للهجرات

ورشة العمل القومية حول هجرة العمالة العربية غير المنظمة
المشاكل والحلول

تحويلات المهاجرين
مصدر هام للدخل
والمساهمة في التنمية الوطنية

ذ/ جعفر الدباغ، باحث في الهجرات الدولية j.debbarh75@gmail.com

الدار البيضاء، 26 – 27 نونبر/ تشرين الثاني 2012

تقديم عام :

لقد أصبحت الهجرة إشكالية وازنة في حقل العلاقات الدولية المعاصرة، فكما يقول "ريمي لوفر" (Remy leveau) "إن المهاجرين أصبحوا فاعلين نشيطين في الحياة الدولية ويشكلون عنصر ثقل في تشكل مجتمع مدني عالمي تقفز على الحدود السياسية والثقافية للدول"، وهذا ما جعل ظاهرة الهجرة حسب (Bertrand Badie) تصبح لاعبا أساسيا في العلاقات الدولية. إن حركية تدفق الهجرات الدولية كاختيارات فردية تخرج عن الضبط التنظيمي وتتحدى المعايير السياسية التي جعلت من الدولة الفاعل الأساس في العلاقات الدولية عن طريق ضرب مبدأ "الإقليمية" خصوصا بعد بروز ظاهرة الهجرة السرية العابرة للحدود التي تزايدت أهميتها الدولية في السنوات الأخيرة بسبب تكاثر الأشخاص الراغبين في اللجوء إليها وتنوع اتجاهاتها وأماكن انطلاقها. من هنا أصبحت تطرح إشكالية أخرى مرتبطة بظبط هذه التدفقات الدولية وتنظيمها وحل المشاكل المرتبطة بها على المستوى الإقليمي، الجهوي والدولي.

وانطلاقا من هذا الوضع، فقد أصبحت الهجرة حقيقة محلية جهوية ودولية لا يمكن تجاهلها أو الاستهانة بتأثيراتها المتعددة اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا. غير أن الملاحظ هو التباين الملحوظ في السياسات والمواقف بين من ينظر إلى الهجرة من منظور سلبي إذ يعتبرها مشكل ومصدر للمخاوف ومن يرى بأنها تشكل فرصة والذي يبقى في نظرنا الرأي الأنجع.

والأكيد أن جل دول العالم تواجه اختلافات كبرى في مجالات متعددة لكنها تواجه تحديات متشابهة في مجال الهجرة، غير أنها على الرغم من ذلك تجد صعوبة في نهج سياسة دولية موحدة تفضي بإقرار نظام دولي للهجرات على الرغم من التطور الملموس الذي عرفه المجتمع الدولي في مقاربتة لظاهرة الهجرة والذي توج بالقمة العالمية حول الهجرة والتنمية سنة 2006 بالأمم المتحدة التي جاءت لتؤكد على أن للهجرة فوائد جمة على التنمية يجب تثمينها وتطويرها سواء منها المرتبطة بالتحويلات النقدية أو تعبئة الكفاءات المهاجرة أو ما يعرف بالتنمية التضامنية للمهاجرين مع مناطقهم بالدول الأصل.

وسنحاول في هذه المداخلة تبيان الفوائد المتنوعة للهجرة على تنمية البلدان الأصل من منظور التحويلات، سواء بالنسبة إلى الأسر متوسطة الدخل والفقيرة التي تعدّ التحويلات دخلاً مهماً بالنسبة إليها، أم على مستوى الناتج الإجمالي المحلي للدولة المرسله والاستثمار فيها، والدور الذي تلعبه هذه التحويلات في ضبط اختناق العملة الأجنبية وفي تحسين موقف حسابها الجاري... حتى أن ميزان الأداءات لعدد كبير من دول الهجرة أصبح يعتمد بصفة أساسية على تدفقات التحويلات، بحيث يصعب تصوّر موقف حسابها الجاري من دون تحويلات المهاجرين، كما هو الحال بالنسبة إلى عدد من الدول المصدّرة للعمالة في المنطقة العربية.

1. على المستوى العالمي :

- عدد المهاجرين في العالم اليوم يتجاوز 214 مليون مهاجر في العالم، مع مراعاة المشاكل التي يثيرها الإحصاء العام نظراً لاختلاف المعايير المعتمدة والمصادر المنتجة للأرقام؛
- خامس دولة من حيث عدد السكان؛
- 3,1 % فقط من ساكنة العالم؛
- عدد الدول المرسلة للمهاجرين : 55 بلد ؛
- 75 % من المهاجرين موزعين على 12% من عموم الدول (67 بلد)؛
- حوالي 60 % من المهاجرين موزعين على مجموع دول الجنوب بصفة خاصة في دول جنوب الصحراء وأغلبهم من اللاجئين ؛
- 49% من المهاجرين نساء؛
- ما بين 20 و 30 مليون مهاجر غير شرعي أي ما بين 10 و 15 %.

2. على المستوى العربي :

- ما بين 12 و 20 مليون عربي مهاجر حسب المؤتمر العربي للسكان بالدوحة سنة 2009
- 13 مليون عربي مهاجر حسب التقرير الأول عن حراك العمالة العربية والأهمية الاجتماعية والاقتصادية لتحويلات العاملين في الخارج، في نيسان /أبريل العام 2010 الذي تم إطلاقه من طرف "المنظمة الدولية للهجرة" بالتعاون مع "منظمة العمل العربية"
- 8.500.000 موجودون في العالم العربي،
- 42 % منهم بدول منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية؛
- 13 % منهم بأمريكا وأستراليا.

ثانياً : الإدراك الدولي لعلاقة الهجرة والتنمية

- التنام حكومات المجتمع الدولي في الحوار الرفيع المستوى حول الهجرة لسنة 2006 عجل بالاهتمام الدولي بموضوع الهجرة والتنمية وتزايد الإدراك بفوائده وأهميته من مختلف المتدخلين: دول المنشأ، دول العبور، دول الاستقبال، المنظمات الدولية، فعاليات المجتمع المدني، القطاع الخاص، النقابات والمهاجرون وعائلاتهم بالداخل والخارج؛
- إحداث المنتدى العالمي للهجرة والتنمية (بروكسيل 2007)، مانبلا (2008) أثينا (2009) مكسيكو (2010) جنيف (2011) الموريس (2012)
- الهجرة مصدر وعامل للتنمية في كلا الاتجاهين : دول المنشأ ودول الإقامة
- إدخال الأمم المتحدة الهجرات الدولية والتنمية ضمن وحدات القياس في الاستراتيجيات التنموية لجميع الدول الاعضاء من خلال أهداف الألفية للتنمية.

1. الأرقام :

التطور المتصاعد لحجم التحويلات المالية العالمية :

- توقع تقرير جديد للبنك الدولي بشأن الهجرة والتحويلات في العالم صدر بتاريخ 20 نونبر 2012 أن تتجاوز تدفقات التحويلات النقدية إلى البلدان النامية التقديرات السابقة لتصل إلى ما مجموعه 406 مليارات دولار هذا العام، بزيادة قدرها 6.5 في المائة عن العام الماضي.
- تشير تقديرات البنك الدولي إلى أن التحويلات النقدية إلى البلدان النامية ستزيد بنسبة 7.9 في المائة في عام 2013، وبنسبة 10.1 في المائة في عام 2014 وبنسبة 10.7 في المائة في عام 2015 لتصل إلى 534 مليار دولار في عام 2015.
- من المتوقع أن يصل مجموع التحويلات النقدية على مستوى العالم، بما في ذلك إلى البلدان مرتفعة الدخل، إلى 534 مليار دولار في عام 2012، وأن تزيد إلى 685 مليار دولار في عام 2015.
- رغم النمو في تدفق التحويلات النقدية الإجمالية إلى البلدان النامية، فإن استمرار الأزمة الاقتصادية العالمية يقلل كثيراً من تدفقات التحويلات إلى بعض المناطق، مع تأثر منطقتي أوروبا وآسيا الوسطى وأفريقيا جنوب الصحراء على وجه الخصوص، بينما يتوقع أن يكون الموقف أفضل كثيراً عما كان مقدراً سابقاً بالنسبة لمنطقتي جنوب آسيا والدول العربية.
- تضم البلدان التي تلقت أكبر قدر من التحويلات المسجلة رسمياً لعام 2012 كلا من الهند (70 مليار دولار) والصين (66 مليار دولار)، والفلبين والمكسيك (24 مليار دولار لكل منهما) ونيجيريا (21 مليار دولار). وجاءت مصر ولبنان من بين الدول الأخرى التي حصلت على تحويلات نقدية كبيرة.

تحويلات العمالة العربية لسنة 2011 :

- **مصر:** 6.2 مليار دولار (مقابل 4.6 مليار سنة 2010) أسباب هذا الارتفاع في ظل سياق الأزمة الاقتصادية العالمية حسب النشرة 18 للبنك الدولي حول التحويلات الصادرة شهر أبريل 2012، مرده عودة المهاجرين المصريين من ليبيا وانخفاض كبير في أسعار العقار شجعت المغتربين المصريين لاقتناء منازل سكنية.
- **المغرب :** 5.8 مليار دولار
- **لبنان :** 5.5 مليار دولار
- **الأردن :** 2.9 مليار دولار

2. أشكال التدفقات الدولية :

يقصد بتحويلات المهاجرين كل ما يعود للمهاجر ويحوله إلى بلده الأصلي سواءً:

- عيناً (أجهزة ومعدات وألبسة... تصل ما بين 20 و 30% من التحويلات المالية)؛
- طريقة رسمية أو غير رسمية؛
- مباشرة أو غير مباشرة؛
- فردياً أو جماعة.

3. أصناف التدفقات الدولية

- التوفير الفردي الموجه إلى الاستثمار في أنشطة اقتصادية أو عقارية، تهم ما بين 25 و60 %
- التوفير الفردي الموجه إلى استهلاك العائلات المقيمة بالبلد الأصل لتغطية جزء مهم من مصارف التغذية، التطبيب، التعليم والمناسبات الدينية كعيد الأضحى والجماعية كالأعراس، وتهم عموماً ما بين 60 و80 % للعائلات المستفيدة، وهذه النسبة تتزايد عندما تكون دول الأصل فقيرة.
- بعض الدراسات أوضحت ان هناك علاقة قوية بين المستوى التأهيلي للمهاجرين واستعمال التحويلات وكذا وجود علاقة تلازمية ما بين السن وتوظيف التحويلات.

خامساً : انعكاسات تحويلات المهاجرين على التنمية : بعض الدول العربية نموذجاً

1. الآثار الاقتصادية:

يمكن لنا قياس وملازمة الانعكاسات الاقتصادية لتحويلات المهاجرين الرسمية من خلال مقارنتها مع:

← رصيد الدول من العملة الصعبة سنة 2011:

- مصر: 21,8 %
- الأردن: 42,9 %
- المغرب : ادخار المهاجرين المغاربة يمثل قرابة 30% من ودائع الأبنك التجارية.

← الاستثمارات الخارجية المباشرة سنة 2011

- مصر: 66,1 %
- الأردن: 187,1 %
- المغرب: 228 %

← الناتج المحلي الاجمالي 2010:

- مصر: 06 %
- الأردن : 19 %
- المغرب : 09 %
- لبنان : 10 %

← الصادرات :

- مصر : 19,3 %
- الأردن: 44,3 %

← الصادرات :

- المغرب : 23 % (يغطي ثلثي عجز الميزان التجاري)

2. الآثار الاجتماعية (تشكل الصدارة بامتياز):

- 80% من تحويلات المهاجرين المصريين وجّهت إلى الاستهلاك السلعي والخدمات الصحية والتعليمية، فيما لم يستحوذ الاستثمار إلا على 20% من الأموال المحوَّلة إلى مصر حسب تقرير صادر في العام 2010 عن "مكتب القاهرة لمنظمة الهجرة الدولية" بعنوان "دراسة حول تحويلات المهاجرين المصريين وفرص استثمارها".
- 1,2 مليون مغربي سنة 1998 تخطى عتبة الفقر اعتماداً على تحويلات المهاجرين حسب دراسة أعدتها وزارة التخطيط آنذاك.
- 80% إلى 90% من تحويلات المهاجرين القمريين وجهت إلى مساعدة عائلاتهم لتحمل أعباء الخدمات الصحية و 30% بالنسبة لتحويلات المهاجرين المغاربة، حسب دراسة صدرت سنة 2011 عن البنك الإفريقي للتنمية.

سادسا : واقع الصعوبات وآفاق التطوير

1. الصعوبات المرتبطة ببنية سوق التحويلات النقدية :

- غلاء أسعار التحويلات النقدية السريعة عبر شركات تحويل الأموال (ما بين 8 و 20% من قيمة التحويلات حسب حجمها تذهب لهذه الشركات).
- استمرار التحويلات غير الرسمية بنسبة مهمة حسب الدول الأصل، ما بين 25 و 80% حسب دراسة للبنك الإفريقي للتنمية صدرت سنة 2011، سببها الأساسي غلاء سعر التحويل، تواجد نسبة مهمة من المهاجرين غير القانونيين وطبيعة سلوكيات المهاجرين الخاصة بالمعاملات المالية.
- ضعف نسبة التبنيك لدى المهاجرين وعائلاتهم بدول الأصل.
- ضعف النظام البنكي بعدد من الدول العربية المرسلة.
- فرض بعض الدول العربية المستقبلية لقيود على تحويلات المهاجرين إلى بلدانهم الأصل.

2. الصعوبات المرتبطة بالتدبير العمومي للدول الأصل للتحويلات:

● ضعف الدراسات المنجزة من طرف الدول الأصل حول التحويلات المالية لمهاجريها بالخارج رغم تزايد أهميتها في اقتصاديات الدول المرسله وهو ما يحول دون معرفة دقيقة لوزنها الحقيقي نتيجة مناطق الظل الموجودة على مستوى بنية السوق و استعمال التحويلات:

- الميكانيزمات التي تحكم سوق التحويلات ومحددات العرض والطلب.
- القنوات الرسمية وغير الرسمية التي تتخذها التحويلات وكذا توزيعها واستعمالها.
- الاستراتيجيات المتخذة من طرف مختلف الفاعلين المهاجرون، عائلاتهم، المؤسسات المالية والاقتصادية المعنية...

● غياب استراتيجيات مندمجة تدمج فوائد التحويلات المالية ضمن المخططات التنموية للبلدان الأصل وليس فقط ضمن السياسة المالية للحفاظ على التوازنات الماكرو اقتصادية.

● الانعكاسات السلبية للوضع التي توجد عليها البنيات التحتية الطبية وآليات التغطية الصحية والحماية الاجتماعية بعدد من الدول المرسله على توجيه التحويلات نحو الاستثمار في القطاعات المنتجة.

● عدم كفاية التدابير المتخذة لمواكبة تداعيات الأزمة الاقتصادية على تحويلات المهاجرين.

✓ التجربة المغربية المتبعة في هذا الشأن لسنة 2009 : أعطت نتائج جد إيجابية ساهمت في الرفع من التحويلات بعد التراجع الملحوظ الذي سجلته نتيجة الأزمة الاقتصادية الكبرى، من أهم مكوناتها :

✓ تطوير التجربة سنة 2013 :

● المنتج "استثمارات مغاربة العالم"، الذي ستطلقه الحكومة هذه السنة، يهم المشاريع الجديدة أو مشاريع التوسيع التي يروجها المغاربة المقيمون بالخارج، والتي ستمول حسب النسب التالية :

- المساهمة بالاعتمادات الخاصة : 25% على الأقل، على شكل مساهمات نقدية، وهذه المساهمات النقدية يمكن أن تأتي من خلال :

- القيام بعملية الصرف المباشر (الشخصي)، الذي يمكن أن يكون قد قام بها خلال خمس سنوات الأخيرة التي سبقت الاستثمار الذي قام به.
- تحويلات قام بها خلال الخمس سنوات التي سبقت إحداث مقاولته
- إيداع في حساب توفير بالمغرب.
- مبالغ استثمارات مغاربة العالم : 10% من مبلغ المشروع بسقف 5 ملايين درهم، حينما يكون للمغربي المقيم بالخارج نفسه، نسبة مساهمة المغربي المقيم في مشروع الاستثمار في حالة وجود شركاء.
- السلف البنكي : 65% في الأقصى من المبلغ الإجمالي للمشروع.

● العمل على إحداث سندات الخزينة، خاصة بمغاربة العالم من أجل جلب الادخار بسعر فائدة تفضيلي.

● متابعة المشروعات المتعلقة بمواكبة المستثمرين المغاربة المقيمين بفرنسا و تعبئة المغاربة المقيمين ببلجيكا في أفق خلق حوالي 30 مشروعا خلال هذه السنة.

- تنظيم "منتدى المستثمر المغربي بالخارج"
- تنظيم منتدى متنقل للمستثمرين المغاربة المقيمين في الخارج
- خلق 5 شبائيك جهوية بشراكة مع مؤسسة البنك الشعبي لإنشاء المقاولات لمواكبة مستثمري مغاربة العالم على الصعيد الجهوي.

3. الصعوبات المرتبطة بسياسات دول الإقامة :

- توجيه المهاجرين غير المؤهلين للعمل في وظائف أقل مردودية من المواطنين الأصليين.
- استهداف العمال المهاجرين عند كل أزمة اقتصادية تحدث وهو ما يزيد من نسبة البطالة في صفوفهم.
- سن قوانين تساهم في إسقاط الوضعية القانونية عن عدد من المهاجرين وقلة برامج التسوية القانونية للموجودين في وضعية قانونية.
- قيام عدد من الأبنك بدول الإقامة بأوربا و و.م.أ بإنتاج خدمات بنكية لاستمالة مدخرات المهاجرين وتشجيعهم على الاستثمار ببلدان المهجر.

4. مقترحات لتطوير فوائد الهجرة على التنمية :

← على مستوى التعاون الدولي :

- تطوير عمل المنتدى العالمي للهجرة والتنمية في اتجاه أن يصبح إطار رسمي تتمخض عنه قرارات ملزمة عوض الاقتصار عن إصدار توصيات وتبادل التجارب.
- ضرورة مصادقة دول الإقامة على الاتفاقية الدولية لحماية المهاجرين وأفراد أسرهم لما لها من تأثير على تعزيز الحماية الاجتماعية والوضعية الحقوقية للمهاجرين وأفراد عائلاتهم.
- تعزيز التعاون بين الدول المرسله والدول المرسله لابتكار برامج مشتركة خلاقة لتطوير برامج التنمية التضامنية وتشجيع استثمارات المهاجرين في بلد الأصل
- تنمية التعاون الدولي ببعديه الثنائي والدولي بما يمكن من تفضيل الهجرة القانونية المنظمة وإرساء إدارة شاملة، مسؤولة ومشاركة تنظم حركات الهجرة ((جل التوقعات تشير إلى تنامي قوة العمل العربية (من 15 إلى 39 سنة فقط) بـ 44 مليون خلال الفترة الحالية، والحاجة إلى خلق 5 ملايين وظيفة سنوياً حتى 2020، في مقابل فقدان دول أوروبا 66 مليون عامل حتى العام 2050 (ما يوازي فقدان ثلث قوة عملها)، وحاجتها إلى عمالة مهاجرة تقدر بحوالي 10 ملايين سنوياً))
- توجيه المساعدات الدولية للتنمية المقدمة للدول المرسله للمهاجرين نحو بناء المراكز الاستشفائية وتعزيز البنيات التحتية الاجتماعية
- لا يجي أن ينظر للتحويلات المالية للمهاجرين كبديل لتفعيل تنمية اقتصادية شاملة وحقيقية وتخصيص مساعدات عمومية دولية سخية، فهذه التدفقات يجب أن تكون سوى آلية تكميلية للتعاون الدولي.

← على المستوى القطري:

- ⊙ العمل الجاد على إعمال الدول المرسلّة خاصة منها البلدان العربيّة المعنية بالتوصيات الصادرة عن المنتدى لسنة 2011 بجنيف ولسنة 2012 بالموريس، الهادفة إلى تنمية وتطوير فوائد الهجرة على التنمية، أهمها :
- ⊙ - تعزيز التنمية الوطنية من خلال مسلسل إدراج الهجرة، استراتيجيات بلورة الأنماط الأوسع للهجرة «Profils Migratoires Elargis» واستراتيجيات محاربة الفقر.
- ⊙ إرساء سياسة متكاملة ومندمجة لدعم المهاجرين والجاليات كفاعل للتغيير السوسيو - اقتصادي ومحرك للاستثمار.
- ⊙ تبني الدول الأصل لاستراتيجيات شمولية ومندمجة لمقاربة موضوع الهجرة وعلاقته بالتنمية وفق مقاربة ثلاثية تدرج التحويلات المالية، تعبئة الكفاءات المهاجرة ومبادرات التنمية التضامنية للنسيج الجمعي بالمهجر.
- ⊙ أهمية توفر الدول المرسلّة على استراتيجيات استباقية واستشرافية تمتد على مدى عشرين سنة فأكثر.
- ⊙ تشجيع دول الأصل على وضع برامج للتأمين الصحي لفائدة عائلات المهاجرين بالدول الأصل بشراكة بين القطاع الخاص وجمعيات المهاجرين والمؤسسات المختصة بدول الإقامة (هناك تجربة نموذجية لإحداث تأمين لفائدة عائلات المهاجرين ببلجيكا المقيمين بالمغرب سيتم إطلاقها سنة 2013 بين الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج وجمعية للمغاربة ببلجيكا ومؤسسة للرعاية الصحية ببروكسيل وشركة مغربية للتأمين)
- ⊙ تشجيع / صياغة شراكات حقيقية مع القطاع الخاص تشجع الجاليات المهاجرة على الاستثمار المنتج والانخراط في جهود التنمية الوطنية.

← على المستوى العربي:

- لقد دفعت التغييرات الحاصلة على مستوى الهجرة في العالم البلدان العربيّة المصدرّة للهجرة للسعي لتحسين مواقعها الاقتصادية وتعزيز التعاون والشراكة مع الدول المرسلّة وعدد من المنظمات الدولية المعنية، فماذا عن التعاون والتنسيق العربي - العربي في مجال الهجرة والتنمية ؟
- الأکید في هذا الشأن هو تسجيل الإدراك الرسمي العربي المتزايد لأهمية الهجرة وعلاقتها الوثيقة بالتنمية لدى الدول العربية وجامعة الدول العربية والمنظمات الدولية العربية المتخصصة، وهو ما يتجلى من خلال :

- ⊙ إحداث جامعة الدول العربية لجنة فنية عليا بين حكومية للخبراء للهجرة والتنمية سنة 2008،
- ⊙ عقد أول اجتماع وزاري عربي للوزراء المختصّين في شؤون الهجرة والمغترّبين في شباط/فبراير 2008 وإصدارهم توصية بتنمين "المشروع الإقليمي لتفعيل أدوار هجرة العمل والكفاءات العربية في التنمية والتكامل الإقليمي العربي"،
- ⊙ عقد الاجتماع الثاني لهذا الاجتماع الوزاري العام 2009،
- ⊙ ما تضمنه إعلان القمة العربية في الكويت في يناير 2009 من توصيات للنهوض بمحور الهجرة والتنمية،
- ⊙ تنظيم المؤتمر العام للمغترّبين العرب الذي عقد في مقرّ الجامعة العربية في القاهرة العام 2010،

- إيلاء منظمة العمل العربية العناية والاهتمام اللازمين من خلال تنظيم عدد من الورشات الموضوعاتية والندوات الإقليمية والدولية حول العمالة العربية وعلاقتها بالتنمية،
- إطلاق "المنظمة الدولية للهجرة" بالتعاون مع "منظمة العمل العربية" التقرير الأول عن حراك العمالة العربية والأهمية الاجتماعية والاقتصادية لتحويلات العاملين في الخارج، في نيسان /أبريل العام 2010،
- المشاركة المتزايدة لجامعة الدول العربية ومنظمة العمل العربية في أنشطة المحافل الدولية التي تناقش قضايا الهجرة والتنمية...
ويبقى التساؤل المطروح، هل يفضي ذلك كله إلى نتائج ملموسة أو أنه سيقصر دوره على الاجتماعات والتوصيات التي تبقى غير كافية على الرغم من أهميتها في الدفع بهذا المسلسل ؟

المراجع :

- "تحويلات المهاجرين: متى تصبح ثروة وطنية حقيقية؟" مقال صادر بالموقع الإلكتروني لمؤسسة الفكر الإسلامي.
- جعفر الدباغ "إشكالية الهجرة السرية في العلاقات المغربية -الأوربية" رسالة لنيل دبلوم الدراسات العليا المعمقة بكلية الحقوق – جامعة محمد الخامس - أكادال / الرباط - المملكة المغربية.
- تقرير الوزارة المكلفة بالمغاربة المقيمين في الخارج "حول تنفيذ ميزانية السنة المالية 2012 وبرنامج العمل ومشروع ميزانية السنة المالية 2013" بمجلس النواب / البرلمان المغربي.
- Les transferts des fonds des migrants, un enjeu de développement ; Publication de la Banque Africaine pour le Développement-2011
- Document de référence Table Ronde 1 : Mobilité du travail pour un développement inclusif Session de Table Ronde 1.1 : Compétences au-delà des frontières et emplois au bénéfice du développement humain. Forum Mondial sur la Migration et le Développement – Octobre 2012
- Table ronde 1 : Mobilité du travail pour un développement inclusif /Session 1.2 de la TR : Soutien aux migrants et aux diasporas en tant qu'agents de changements socioéconomiques. . Forum Mondial sur la Migration et le Développement, octobre 2012.
- Table Ronde 2 – Intégrer la migration dans la planification du développement / TR 2.1 : Soutenir le développement national par le biais de processus d'intégration de la migration, de profils migratoires élargis et de stratégies de réduction de la pauvreté. Forum Mondial sur la Migration et le Développement, octobre 2012.
- Migration and Development Brief ; Migration and Remittances Unit N°18, 23 Avril 2012. Publication de la Banque Mondiale.